مجلة انساق
للنشر العلمي

مجلة انساق للنشر العلمي

الإصدار الأول
المجلد (١) العدد (١)
٢٠٢٥(٣٣ -١)

تنامي الإرهاب في ظل غياب الحكم الرشيد والتنمية المستدامة

د/ عبد العظيم إسماعيل الأزرق
(عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الزيتونة/ ليبيا)
تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٥ م

الملخص :
تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين غياب السياسات التنموية والحكم الرشيد من جهة، وتنامي الأفكار المتطرفة والتنظيمات الإرهابية من جهة أخرى، مع التركيز على الحالة الليبية. وتنطلق الورقة من تحليل جذور الظاهرة، مثل ممارسات الاضطهاد والظلم التي تمارسها الأنظمة الشمولية، والفقر والتخلف والفساد الإداري، والتي تستغلها التنظيمات الإرهابية لتعزيز وجودها وتبرير العنف. كما تعرض الدراسة مجموعة من الآليات لمواجهة الإرهاب، أبرزها تعزيز التنمية المستدامة بما ينعكس إيجابًا على حياة الأفراد، وتفعيل سيادة القانون، إضافةً إلى الرقابة على وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ودور العبادة. وتخلص الدراسة إلى أن سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص تعد ركائز أساسية للحد من انتشار الإرهاب وتقويض نشاطه.

الكلمات المفتاحية:
(الإرهاب، التنمية المستدامة، الفساد، الاستبداد، الحكم الرشيد)

Abstract:

This study examines the relationship between the absence of developmental policies and good governance on the one hand, and the rise of extremist ideologies and terrorist organizations on the other, with a particular focus on the Libyan context. It explores the roots of terrorism, including authoritarian oppression, poverty, underdevelopment, and administrative corruption, which are often exploited by terrorist groups to justify violence and expand their influence. The paper also highlights mechanisms to counter

terrorism, such as promoting sustainable development to improve living conditions, strengthening the rule of law, and enhancing oversight over media, educational institutions, and places of worship. The study concludes that the rule of law, sustainable development, social justice, and equal opportunities are essential pillars in curbing terrorism and weakening its activities.

Keywords:

(Terrorism, Sustainable Development, Corruption, Authoritarianism, Good Governance)

المقدمـــة :

يشكل تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية تهديدًا خطيرًا على استقرار الدول وأمنها، وليبيا ليست استثناء؛ فقد استغلت الجماعات المتطرفة هشاشة الوضع الأمني والسياسي بعد احتجاجات فبراير ٢٠١١ لتوسيع نفوذها. ورغم أن الإرهاب يُنظر إليه كإشكالية أمنية، إلا أن غياب الحكم الرشيد وسوء السياسات الاقتصادية أسهما في ترسيخ الفقر واللامساواة وتردي الخدمات، مما جعل بعض الفئات أكثر تقبلًا لخطاب هذه التنظيمات.

ترى هذه الدراسة أن الاستراتيجيات الأمنية وحدها غير كافية على المدى الطويل، وأن التصدي للإرهاب يتطلب معالجة شاملة للجذور السياسية والاجتماعية والاقتصادية، عبر تحقيق التنمية المستدامة، العدالة، تكافؤ الفرص، والرفاه الاجتماعي.

- **مشكلـة الـدراســـة:**

ينبع انتشار الإرهاب في ليبيا من غياب الحكم الرشيد والسياسات التنموية، واستشراء الفساد وعدم الاستقرار، بما يعزز بيئة خصبة للتطرف والعنف.

- **تســـاؤلات الـدراســـة:**

- هل يسهم الاستبداد وغياب الحريات في تعزيز الإرهاب وتبرير العنف؟
- ما أثر البطالة وضعف العدالة الاجتماعية وسوء الخدمات في تقبل الأفكار المتطرفة؟
- إلى أي مدى يمكن للسياسات التنموية أن تحد من الإرهاب وتضعف نشاطه؟

- **فـرضيـــة الـدراســـة:**

تفترض الورقة أن ترسيخ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، بالتوازي مع الاستثمار في التنمية المستدامة وتحسين التعليم والصحة، يشكل أساسًا لتقويض الإرهاب؛ بينما يؤدي غياب هذه المقومات إلى تناميه.

- **أهميـــة الـدراســـة:**

تكمن أهميتها في تحليل علاقة الإرهاب بضعف الحكم الرشيد في العالم العربي والإسلامي، مع تركيز خاص على ليبيا التي عانت من وجود هذه الجماعات وما خلّفه من خسائر بشرية واقتصادية عطّلت مشاريع التنمية وأثرت خصوصًا في القطاع النفطي.

- **منـهجيـــة الـدراســـة:**

تستخدم هذه الورقة المنهج التحليلي لدراسة وتحليل هذه التنظيمات والأساليب المستخدمة لديها وآثارها المترتبة على وجودها في المناطق التي تتغلغل فيها أو تسيطر عليها، من خلال الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث والمقالات المنشورة في المراكز المختصة بدراسة الإرهاب.

وللمضي قدماً في هذه الدراسة سيتم تناول النقاط التالية التي تمثل محاور هذه الورقة:

المبحث الأول: جـــذور وأسبـــاب الإرهـــاب:

لا تقتصر أسباب الإرهاب على عامل واحد، بل هي نتاج تداخل سياسي واقتصادي واجتماعي. ويبرز الاستبداد كعامل محوري، حيث يؤدي القمع والتهميش إلى خلق بيئة خصبة للتطرف. تظهر أمثلة ذلك في:

- **مصر:** قمع الحركات الإسلامية بعد اغتيال السادات (١٩٨١) دفع عناصرها إلى أفغانستان وأسهم في تأسيس تنظيم القاعدة.
- **الجزائر:** إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية (١٩٩٢) فجّر حربًا أهلية دامية استمرت عقدًا من الزمن.
- **العراق:** لقد ولّد استبعاد السنة بعد ٢٠٠٣ بيئة داعمة لتنظيم داعش.
- **سوريا:** قمع الاحتجاجات عام ٢٠١١ أسفر عن انجذاب ناشطين مدنيين إلى الفكر الجهادي. [1]

تُظهر هذه النماذج أن غياب الديمقراطية والعدالة يعزز التطرف، بينما توصي الأمم المتحدة في قراراتها بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦، إن التطرف العنيف يميل إلى الازدهار في البيئة يغلب عليها طابع سوء الإدارة وقصور الديمقراطية والفسادُ وثقافة الإفلات من العقاب.

[1]) Seipel, Christian, et al. "Authoritarianism research and the role of socialization." Methods, theories, and empirical applications in the social sciences (2012): 185-191.

المطلب الثاني: الـفـقـــــر وغياب التنمية المستدامة

تُعد العلاقة بين الفقر ومستويات الدخل من أبرز الروابط بين السياسة الاجتماعية والإرهاب. فغياب التنمية والرفاه الاجتماعي يعزز بيئة خصبة للتطرف، في حين أن السياسات التنموية والإصلاحية تقلل من الفقر وتفتح المجال لانخراط الأفراد في الحياة العامة بعيدًا عن التنظيمات المتطرفة. ويؤدي الفقر وانخفاض الدخل إلى مشاعر حرمان نسبي تضعف شرعية الدولة وتغذي العنف السياسي، كما في حالة طالبان في أفغانستان.

لا شك أن الفقر وانخفاض الدخل يحفزان الإرهاب من خلال التسبب في المعاناة والمظالم التي تؤدي بدورها إلى تغذية التطرف السياسي والإرهاب. فالفقر والنمو البطيء في الاقتصاد قد يولدان مشاعر "الحرمان النسبي"، بحيث تعمل على تغذية الصراع وتزيد من مستويات العنف كما قد يؤدي الفقر أيضًا إلى إضعاف الدول والشرعية السياسية، مما يؤدي إلى توسيع نطاق الدعوة إلى الجماعات الإرهابية، على غرار حركة طالبان الأفغانية.[٢]

تشير دراسات ميدانية (٢٠١٦) في ٢٧ دولة نامية إلى أن الأفراد الأكثر عرضة للتطرف غالبًا شباب عاطلون عن العمل، محدودو التعليم، يفتقرون للاستقرار، لكن لديهم استعداد للتضحية من أجل أفكار يعتقدون بها. كما أظهرت بحوث أن زيادة ١% في مشاريع التنمية تسهم في خفض الهجمات الإرهابية بنسبة تصل إلى ٢١%. مثال ذلك تجربة إندونيسيا، حيث ساهمت السياسات التنموية والإصلاحات الأمنية والقضائية في تراجع نفوذ الجماعات المتطرفة.[٣]

إلى جانب ذلك، تلعب البيئة الأسرية والاجتماعية دورًا محوريًا؛ إذ أن الأوضاع المنزلية المضطربة قد تدفع الأفراد إلى البحث عن بديل يوفر الدعم والانتماء، وهو ما تستغله التنظيمات عبر تقديم مساعدات مالية واجتماعية، وبناء مجتمع داخلي متماسك يشجع على التضحية والانخراط.

المطلب الثالث: الصـــراعـــات وعـــدم الاستقرار

تؤدي الحروب والانقسامات الداخلية إلى إضعاف سلطة الدولة، مما يتيح للتنظيمات الإرهابية التغلغل وملء الفراغ الأمني والسياسي. يبرز ذلك في باكستان، حيث أضعفت الأنشطة الإرهابية النمو الاقتصادي وأجبرت الدولة على تحويل موارد ضخمة من التنمية إلى المجال الأمني، مع خسائر مالية مباشرة وغير مباشرة قُدرت بنحو ١٢٦ مليار دولار بين ٢٠٠١ و٢٠١٨، فضلًا عن آلاف الضحايا المدنيين والعسكريين.[٤]

---

[2]) Li, Quan, and Drew Schaub. "Economic globalization and transnational terrorism: A pooled time-series analysis." Transnational Terrorism. Routledge, 2019. 209-238.

[3]) Ianchovichina, Elena, and Youssouf Kiendrebeogo. "Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys." Analysis of Attitudes Based on Value Surveys (June 1, 2016). World Bank Policy Research Working Paper 7691 (2016).

[4]) Zakaria, Muhammad, Wen Jun, and Haseeb Ahmed. "Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis." Economic research-Ekonomska istraživanja 32.1 (2019): 1794-1812.

أما ليبيا، فقد مثّل انهيار الدولة بعد ٢٠١١ بيئة خصبة لصعود التنظيمات المتطرفة، لاسيما تنظيم داعش الذي سيطر على مدينة سرت ومارس نشاطًا واسعًا في عدة مناطق. ورغم نجاح العمليات العسكرية ضده في ٢٠١٦، إلا أن المواجهات المستمرة كلفت البلاد آلاف الضحايا وخسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة بمليارات الدولارات، إضافة إلى تعطيل مشاريع التنمية وتراجع إنتاج النفط، المورد الأساسي للدولة. وقد قدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خسائر ليبيا من الإرهاب بنحو ٦ مليارات دولار بين ٢٠١١ و٢٠١٦، مع تضاعفها في السنوات اللاحقة نتيجة استمرار الصراع.

تشير البيانات إلى أن الإرهاب كان له أثر مباشر على الاقتصاد الليبي؛ إذ تراجع إنتاج النفط من نحو ١.٥ مليون برميل يوميًا عام ٢٠١٢ إلى أقل من ٤٤٠ ألف برميل عامي ٢٠١٥–٢٠١٦، بالتوازي مع انخفاض أسعار النفط من ٩٠ إلى ٣٠ دولارًا للبرميل. هذا التراجع انعكس على الناتج المحلي الإجمالي عبر انخفاض الإيرادات الأجنبية، ما أدى إلى عجز في الموازنة، وتراجع دخل الأفراد، وشح السيولة، وانهيار سعر صرف الدينار. وبذلك يظهر بوضوح أن العلاقة بين الإرهاب والتنمية علاقة عكسية؛ فكلما تنامى الإرهاب تراجع النمو الاقتصادي، والعكس صحيح. [٥]

وقياساً على تلك التقديرات، فإن الخسائر التي تسببت فيها الجماعات المتطرفة بين أعوام ٢٠١١ -٢٠٢٠ وهي السنوات الأكثر نشاطاً وفاعلية وتأثير، يمكن تقديرها بضعف الرقم المقدر من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن ملاحظة تراجع معدلات إنتاج النفط في الجدول التالي الذي يوضح معدلات الإنتاج السنوي للنفط الليبي بين أعوام ٢٠١٠ – ٢٠٢٢ :[٦]

[5]) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس الأثر الاقتصادي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في أفريقيا، ٢٠١٩، ص١٢.

[6]) عبدالعظيم الأزرق، تحليل وسائل ونتائج التدخل الخارجي في ليبيا ٢٠١١، رسالة دكتوراة منشورة في جامعة يني يوزيل اسطنبول، ٢٠٢٢، ص ١٩٤.

جدول رقم ١ يوضح معدلات إنتاج خام البترول الليبي منذ سنة ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢

السنة	الكمية (بالبرميل)
2010	1,799
2011	516
2012	1,539
2013	1,084
2014	518
2015	437
2016	412
2017	929
2018	1,165
2019	1,228
2020	425
2021	1,269
2022	1,088

من خلال تتبع هذا الجدول نلاحظ أن الإنتاج أخذ في التراجع سنة ٢٠١٣ ووصل إلى مليون برميل يومياً تقريباً في حين أنه في سنة ٢٠١٢ كان مليون ونصف المليون برميل يومياً تقريباً، ثم انحدر الإنتاج بشكل حاد مع توسع نشاط المجموعات الإرهابية والجماعات الموالية لها حيث تم استهداف الحقول النفطية وتخريبها، فضلاً عن إغلاق الموانئ النفطية بواسطة مجموعة موالية للتنظيمات المتطرفة حيث بلغ الإنتاج في سنة ٢٠١٤ إلى نصف مليون برميل يومياً ثم أزداد تراجعاً وكان العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ هما أقل الأعوام إنتاجاً فلم يزيد الإنتاج عن ٤٤٠ ألف برميل يومياً مع تراجع سعر البرميل أيضاً من ٩٠ دولار إلى ٣٠ دولار تقريباً. ثم اتجه الإنتاج إلى الزيادة التدريجية في الأعوام التالية ٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩، لتسجل ٧٠٠ ألف برميل ثم مليون برميل لكل سنة على التوالي.

هذا التراجع في الإنتاج بالتوازي مع انخفاض سعر البرميل انعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الواردات المالية، فقد أدى نقص الواردات المالية من العملات الأجنبية إلى تقييدها وحصرها من جانب المصرف المركزي، ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار الليبي إلى مستويات قياسية وغير مسبوقة، هذا الانخفاض أنتج معه عدة مشكلات من بينها عجز كبير في الموازنة العامة وانخفاض مستوى الدخل للأفراد وشح السيولة المالية. من

خلال هذه المعطيات نرى أن العلاقة بين الإرهاب والتنمية هي علاقة عكسية، فكلما تنامى وتوسع الإرهاب تراجع النمو الاقتصادي وكلما انحسر الإرهاب ازداد النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: آليـــات مكـافحـة الإرهـــاب

من خلال تناول الأسباب والجذور التي تُسهم في تنامي الإرهاب وانتشاره في المجتمع، يستدعى ذلك وضع آليات في صورة سياسيات عامة تعمل على مكافحة الفكر المتطرف في المجتمع، ويتأتى ذلك من خلال سياسة تنموية شاملة تعمل على تحسين اقتصاد الدولة وتطوير البنى التحتية وتحسين خدمات المواطنين، فضلاً عن تطوير الأدوات الرقابية بما فيها المؤسسات التعليمة وأماكن العبادات، بالإضافة إلى إطلاق البرامج الحوارية التي تستهدف عناصر هذه الجماعات.

أهميــة تحقيق التنمية المستدامة

مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تقتصر على الأدوات الأمنية والعسكرية، بل تتطلب معالجة الأسباب البنيوية التي تستغلها التنظيمات، وفي مقدمتها الفقر، البطالة، ضعف الخدمات، وغياب العدالة الاجتماعية. لذا يصبح الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية وتوفير فرص العمل جزءًا أساسيًا من استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

لاشك أن الأوضاع الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد وسلوكياتهم النفسية سوا بالسلب أو بالإيجاب، ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بتطوير الاقتصاد الوطني وتنوع مصادره سيعزز من قدرة الدولة على إطلاق المشاريع التنموية والخدمية التي تستهدف زيادة دخل الفرد وتحسين وضعه وتوفير الخدمات والرعاية الصحية والتعليم الجيد، كل هذه العناصر ستعمل على خلق مزاج وسلوك نفسي يقبل بموجبه الفرد طاعة الحكومة والخضوع لقوانينها وإجراءاتها ونبذ كل ما يهدد الدولة والنظام بما فيها التنظيمات المتطرفة المحظورة في كل دول العالم تقريباً.

وقد أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٨٨/٦٠ (٢٠٠٦) على أهمية التنمية المستدامة في معالجة الظروف المؤدية للإرهاب، خاصة في ما يتعلق بتمكين الشباب والحد من التهميش.[٧]

اولاً: التجارب الدولية والإقليمية

قدمت السعودية نموذجًا متكاملًا في الجمع بين البرامج التنموية (التعليم، الصحة، الإسكان، فرص العمل) والإجراءات الأمنية (تشديد العقوبات، المراقبة، الضربات الاستباقية). كما أسست مؤسسات مثل مركز اعتدال وبرنامج وقاية لتجفيف منابع التطرف فكريًا واجتماعيًا. هذه المقاربة الشاملة ساهمت في خفض التهديدات الإرهابية بدرجة ملموسة. [٨] كما حرصت المملكة السعودية على دعم الحكومة لصناديق التنمية، وإنشاء مشاريع الإسكان، والعمل على إنشاء المُركبات الرياضية المتكاملة، كما تم إنشاء أجهزة متخصصة في مكافحة الإرهاب، لمتابعة

---

[7] الأمم المتحدة قرار بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ٢٨٨/٦٠ بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦. (https://daccess-ods.un.org/tmp/9243689.77546692.html

[8]) إبراهيم بن سعد آل مرعي، إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، جريدة الرياض، العدد ١٦٩٣٣، ٣ نوفمبر ٢٠١٤..

أصحاب الفكر الشاذ والمتطرف، وتنفيذ ضربات استباقية لتحييدهم، مع إبقاء باب العفو المشروط مؤارباً كخط رجعة للذين يرغبون في تسليم أنفسهم طواعية. [9]

أما في ليبيا، فقد أدى إدراك فشل الخيار العسكري بعد حرب طرابلس (٢٠١٩–٢٠٢٠) إلى تحوّل تدريجي نحو سياسات تنموية وخدمية، انعكس على تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وحدّ من قدرة التنظيمات الإرهابية على الانتشار، حيث تراجع حضورها إلى مجموعات صغيرة معزولة في الصحراء.

ثانياً: السياسات المقترحة

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الإنفاق على التعليم، الصحة، والإسكان يسهم مباشرة في خفض الفقر، وتقليص قدرة التنظيمات على استقطاب الأفراد عبر المساعدات الموازية. وبالتالي، فإن السياسات التنموية الشاملة لا تُعتبر مجرد عامل مكمل للأمن، بل شرطًا رئيسيًا للوقاية من الإرهاب.

- **الخاتمة**

خلصت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية – مثل الفقر، البطالة، والإقصاء – تمثل بيئة خصبة لنمو الفكر المتطرف. إن تحسين الاقتصاد الوطني، وتوفير الخدمات، وضمان العدالة وتكافؤ الفرص، تشكل أدوات استباقية للحد من الإرهاب وتجفيف منابعه. ولا تقتصر المواجهة على الجانب الأمني، بل يجب أن تشمل تعزيز الحقوق والحريات والمشاركة السياسية، بما يضمن إدماج الشباب في الحياة العامة وتحصينهم من الانجرار إلى التنظيمات الإرهابية.

[9]) المرجع السابق نفسه.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

١. إبراهيم بن سعد آل مرعي، إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، جريدة الرياض، العدد ١٦٩٣٣، ٣ نوفمبر ٢٠١٤.

٢. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس الأثر الاقتصادي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في أفريقيا، ٢٠١٩.

٣. مصرف ليبيا المركزي، بيانات الإنفاق والإيراد للفترة بين ١.١.٢٠٢٣ إلى ٣١.١٠.٢٠٢٣، الاصدر في ٦ نوفمبر.٢٠٢٣. https://cbl.gov.ly/

٤. عبدالعظيم الأزرق، تحليل وسائل ونتائج التدخل الخارجي في ليبيا ٢٠١١، رسالة دكتوراة منشورة في جامعة يني يوزيل اسطنبول، ٢٠٢٢، ص ١٩٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. . Ianchovichina, Elena, and Youssouf Kiendrebeogo. "Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys." Analysis of Attitudes Based on Value Surveys (June 1, 2016). World Bank Policy Research Working Paper 7691 (2016).
2. Li, Quan, and Drew Schaub. "Economic globalization and transnational terrorism: A pooled time-series analysis." Transnational Terrorism. Routledge, 2019. 209-238.
3. Seipel, Christian, et al. "Authoritarianism research and the role of socialization." Methods, theories, and empirical applications in the social sciences (2012): 185-191.
4. Zakaria, Muhammad, Wen Jun, and Haseeb Ahmed. "Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis." Economic research-Ekonomska istraživanja 32.1 (2019): 1794-1812.